إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund

Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/296
للنشر الفوري
24 يونيو 2015

بعثة صندوق النقد الدولي تتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع الأردن
بشأن استكمال المراجعة السابعة والنهائية

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي ستخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى عمان في الفترة من 9 إلى 24 يونيو 2015 لمراجعة البرنامج الاقتصادي الأردني الذي يدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) المعقود مع الصندوق. وكان المجلس التنفيذي قد وافق على الاتفاق في 3 أغسطس 2012 (راجع البيان الصحفي رقم 12/288) بحيث يغطي 36 شهرا ويتيح صرف 1.364 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2مليار دولار أمريكي، أو 800% من حصة عضوية الأردن في الصندوق).

وقد أدلت اليوم السيدة كريستينا كوستيال، رئيس بعثة الصندوق المختصة بالأردن، بالتصريح التالي:

"نرحب بالتزام السلطات الأردنية ببرنامجها الاقتصادي وبالتقدم الذي أحرزته في تنفيذه رغم صعوبة البيئة الإقليمية بسبب الصراع الدائر في سوريا والعراق. وفي ضوء الأداء القوي الذي حققه البرنامج حتى نهاية إبريل من هذا العام، توصلنا إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة السابعة والأخيرة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني. ويخضع هذا الاتفاق لموافقة المجلس التنفيذي بالصندوق، والذي من المقرر أن ينظر في المراجعة في نهاية يوليو القادم. ومع موافقة المجلس التنفيذي، يتاح للأردن الحصول على 284.167 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 400 مليون دولار أمريكي).

"وقد قام الأردن اعتبارا من بدء البرنامج منذ ثلاثة سنوات بتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ساهمت في استقرار الاقتصاد وساعدته على تجاوز سلسلة من الصدمات الخارجية الحادة. وبدأ النمو يشهد تحسنا تدريجيا، كما يُلاحَظ احتواء التضخم وتراجع عجز الحساب الجاري. وساهمت إجراءات الموازنة العامة – بما في ذلك الإصلاح الجريء لدعم الوقود – وكذلك إصلاحات قطاعي الطاقة والمياه، في حدوث انخفاض ملحوظ في اختلالات المالية العامة، مما يكفل استقرار الدين العام هذا العام وبدء تراجعه في عام 2016. واستُكمِلت هذه الجهود من خلال السياسة النقدية، مما ساعد على استعادة الثقة وإعادة

بناء الاحتياطيات الدولية حتى بلغت مستوى ملائم، مما ساعد البنك المركزي بدوره على تخفيض أسعار الفائدة بغية تنشيط النمو.

"وقد تأثرت الصادرات والسياحة ومزاج المستثمرين هذا العام بتصاعد الصراعات الإقليمية الذي يمكن أن يتسبب

في تباطؤ النمو الاقتصادي. وظل التضخم الكلي منخفضا، بينما واصل التضخم الأساسي هبوطه التدريجي. ولا يزال عجز الحساب الجاري يسجل انخفاضا متواصلا، مما يعكس في الأساس انخفاض الواردات النفطية. ولا يزال القطاع المصرفي قويا والأسواق المالية مستقرة.

"وكان الأداء قويا في ظل البرنامج، حيث تم تجاوز جميع مؤشرات المستهدفة لنهاية شهر ابريل بهامش مريح وتضمن السياسات الحالية تحقيق الأهداف المرسومة لعام 2015. وقد جاء عجز الحكومة المركزية متوافقا مع الهدف المحدد للفترة يناير–إبريل، وتمكنت شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) من تخفيض خسائرها بشكل ملموس تمشيا مع الأهداف الموضوعة، بدعم من انخفاض أسعار النفط، كما ظل أداء الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المستهدف. هذا ومن المتوقع ان ينخفض العجز الكلي للقطاع العام ليصل الى 3.5% من الناتج المحل الاجمالي لعام 2015 وان يبلغ عجز الحساب الجاري بعد المنح 7.6% من الناتج المحلي الاجمالي وان ترتفع احتياطيات العملة الأجنبية لتغطي 7 أشهر من المستوردات. وفي نفس الوقت، يستمر الإصلاح المالي الهيكلي حيث تواصل الحكومة العمل على تحسين أدائها في مجال إعداد الموازنة العامة وتنفيذها.

"ومن المتوقع أن تزداد قوة الاقتصاد على المدى المتوسط، ولكن مخاطر التطورات السلبية قائمة. فمن المتوقع أن يزداد النمو إلى نحو 3.5% في عام 2015 مع عودة الثقة بالتدريج، وإلى 4.5% على المدى المتوسط. ويُتوقع أن يظل التضخم منخفضا عند مستوى 2% تقريبا وأن يستمر انخفاض عجز الحساب الجاري (باستثناء المنح) إلى نحو 11% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 ونحو 9% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020، يدعمه ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة الوفورات في فاتورة استيراد الطاقة وتحسن النشاط في قطاعي السياحة والتصدير. كذلك يُتوقع أن يظل مستوى الاحتياطيات كافيا. ومع ذلك، فلا تزال جوانب عدم اليقين المحيطة بهذه التوقعات كبيرة، ومعظمها يرتبط بالصراع الدائر في سوريا والعراق، مما يمكن أن يؤثر سلبا على النمو والحساب الجاري. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يكون النمو أقرب إلى 3% هذا العام إذا استغرقت استعادة الثقة والنشاط السياحي وقتا أطول من المتوقع.

"وقد ركزت المناقشات على مواصلة الإنجازات في ظل البرنامج. فسياسة المالية العامة والسياسة النقدية تسيران على المسار الصحيح لتحقيق أهداف 2015. وبالنظر إلى ما بعد 2015، أكدت السلطات التزامها بضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا. وتستهدف السلطات تخفيض الدين إلى نحو 70% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020، وهو مستوى من شأنه إحداث خفض ملحوظ في درجة التأثر بالصدمات. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الضروري مواصلة تنفيذ استراتيجية الطاقة – حتى تعود شركة الكهرباء الوطنية إلى مستوى استرداد التكلفة بحلول عام 2018 على الأكثر. ومن المهم أيضا أن تقوم الحكومة المركزية بتحقيق مزيد من التحسن في رصيدها المالي، وأن ينصب التركيز على إجراءات تكفل التوزيع المتكافئ لأعباء التصحيح، بما في ذلك إحراز تقدم أكبر في إصلاح ضريبة الدخل.

"وثمة حاجة إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو ومعالجة ارتفاع البطالة المزمن وانخفاض مشاركة القوى العاملة في سوق العمل. وتُعلَّق أهمية خاصة على إجراء تعديلات في السياسات القائمة لمساعدة الشباب والعاطلين عن العمل على اكتساب المهارات التي تتوافق مع احتياجات القطاع الخاص؛ وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ وإعادة النظر في نظام التوظيف والتعويضات المطبق في القطاع العام؛ وتحسين مناخ الأعمال؛ وتقوية المؤسسات العامة، بما في ذلك تحسين الإدارة الضريبية وإدارة المالية العامة. وتتيح "رؤية الأردن 2025" – وهي خطة العشر سنوات المعتمدة مؤخرا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية – خارطة طريق لمثل هذه الإصلاحات ولكنها ينبغي أن ترتكز على إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي والمالية العامة. ويمكن أن يؤدي التنفيذ الدقيق لرؤية الاردن 2025 إلى وضع الأساس اللازم لنمو مرتفع ومستمر وشامل للجميع وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض الاعتمادعلى دعم المانحين. وفي الوقتالراهن يحتاج الأردن إلى الدعم المستمر من المانحين، ولاسيما للمساعدة على تغطية تكاليف استضافة اللاجئين السوريين.

"وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات وفريق الخبراء المتخصصين للمناقشات الصريحة التي أجروها مع البعثة وحسن تعاونهم معها أثناء هذه المراجعة وفي سياق البرنامج الذي يدعمه الصندوق."